

دورة الاستدامة المالية للحكومات: القواعد المالية والدين العام والمخاطر المالية

7 – 11 فبراير 2027

كوالالمبور





دورة الاستدامة المالية للحكومات: القواعد المالية والدين العام والمخاطر المالية

المرجع: 34439_705 التاريخ: 7 - 11 فبراير 2027 المكان: كوالالمبور الرسوم: GBP 4000

ملخص البرنامج

الاستدامة المالية للحكومات محور دورة تدريبية تمتد أسبوع لكبار قادة وزارات المالية ومكاتب الموازنة والجهات العامة، ويخرج منها كل مشارك بتقييم للاستدامة المالية لحكومة واحدة. تنمو تعهدات الإنفاق وخدمة الدين والمطلوبات الخفية غالباً أسرع من الإيرادات والقواعد التي وضعت لاحتوائها. وينتقل البرنامج من الوضع المالي وقواعد الموازنة إلى الخطط متوسطة المدى وتحليل الدين والمخاطر المالية والحوكمة المالية، بحالات من الموازنات الوطنية والحكومات المحلية والمؤسسات المملوكة للدولة. تقدم مارس للتدريب المملكة المتحدة هذا البرنامج في الاستدامة المالية للحكومات لمجموعات من منظمات مختلفة.

المبررات المؤسسية

الحكومة التي لا تستطيع أن تبين كيف ستمول سياساتها الحالية على مدى سنوات تواجه ارتفاع كلفة الاقتراض وتخفيضات قسرية وتراجع ثقة المقرضين والمواطنين. ويحول العمل على الاستدامة المالية معلومات الموازنة والدين والمخاطر المتفرقة إلى صورة واحدة لما يمكن تحمله وما قد يسوء والقواعد والقرارات التي تبقى الوضع تحت السيطرة.

- القدرة على تحمل الدين: تتحسن حين تسترشد قرارات الاقتراض والإنفاق بالإسقاطات واختبارات الضغط.
- مصداقية الموازنة: تتحسن حين ترتبط الخطط متوسطة المدى والقواعد المالية بتوقعات واقعية.
- الانكشاف للمخاطر: ينخفض حين تحدد المطلوبات المحتملة ومخاطر المؤسسات وتقدر وتراقب.

المبادئ والأساس المعرفي

- مدونة الشفافية المالية الصادرة عن صندوق النقد الدولي IMF Fiscal Transparency Code: تغطي الإبلاغ المالي والتنبؤ والموازنة وتحليل المخاطر المالية وإدارتها، وتطبق في الجلسات 2 و4 و5.
- إطار استدامة الدين المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي IMF-World Bank Debt Sustainability Framework: ينظم تقييم الدين العام، ويطبق في الجلسة 3.
- منهج صندوق النقد الدولي في تدريب المخاطر المالية: يعد تقييم المخاطر المالية وإدارتها مهارة أساسية في المالية الحكومية، ويطبق في الجلسة 4.



المشاركون المستهدفون

- قادة وزارات المالية الذين يقدمون المشورة بشأن الوضع المالي العام والسياسة المالية.
- مديرو مكاتب الموازنة الذين يعدون الخطط متوسطة المدى والقواعد المالية.
- قادة إدارة الدين الذين يخططون للاقتراض ويتابعون مؤشرات استدامة الدين العام.
- قادة الإشراف على المؤسسات العامة والحكومات المحلية الذين يتابعون المطلوبات والضمانات.
- مستشارو التدقيق والجهات التشريعية الذين يدققون التقارير المالية.

يأتي المشاركون عادة من وزارات المالية ومكاتب الموازنة ومكاتب إدارة الدين وهيئات الرقابة في القطاع العام.

مخرجات التعلم

1. سيكون المشاركون قادرين على تشخيص الوضع المالي من بيانات الإيرادات والإنفاق والرصيد والدين.
2. سيكون المشاركون قادرين على تقييم القواعد المالية من حيث الوضوح وإمكانية الإنفاذ والتوافق مع دورة الموازنة.
3. سيكون المشاركون قادرين على بناء أساس متوسط المدى وسيناريوهات بديلة.
4. سيكون المشاركون قادرين على ترتيب المخاطر المالية، ومنها المطلوبات المحتملة، بحسب احتمالها وحجمها.
5. سيكون المشاركون قادرين على تصميم ترتيبات للإبلاغ والرقابة تجعل المعلومات المالية قابلة للاستخدام.
6. سيكون المشاركون قادرين على تبرير تقييم للاستدامة المالية أمام صناع القرار.

هيكل البرنامج

اليوم 1: الاستدامة المالية والوضع المالي

هل السياسة الحالية قابلة للتحمل، وكيف يحكم على ذلك؟

- مراجعة مفاهيم الاستدامة المالية
- تحليل اتجاهات الإيرادات والإنفاق
- الرصيد الأولي وديناميكية الدين
- لوحة مؤشرات الوضع المالي
- جرد التعهدات السياسية

اليوم 2: قواعد الموازنة والتخطيط متوسط المدى

أي القواعد والخطط تبقي الإنفاق في حدود الإمكانيات؟



- خيارات تصميم القاعدة المالية
- مراجعة الامتثال للقواعد وبنود الاستثناء
- إسقاط الأساس متوسط المدى
- فحص الافتراضات الاقتصادية الكلية
- طريقة تحديد سقف الموازنة

اليوم 3: تحليل الدين واختبارات الضغط

كم من الدين يمكن تحمله، وفي ظل أي صدمات؟

- شرح إطار استدامة الدين
- جدول احتياجات التمويل الإجمالية
- اختبارات صدمات الفائدة والنمو
- مراجعة تركيبة الدين وإعادة التمويل
- مذكرة خيارات استراتيجية الاقتراض

اليوم 4: المخاطر المالية والمطلوبات المحتملة

أي التعهدات الخفية قد تغير الوضع المالي؟

- سجل المخاطر المالية
- مراجعة انكشاف المؤسسات العامة
- خريطة مطلوبات الضمانات والشراكات
- سيناريوهات الكوارث الطبيعية والصدمات الاقتصادية
- نموذج خطة تخفيف المخاطر

اليوم 5: تقييم الاستدامة المالية لحكومة واحدة

هل تشكل السجلات السابقة تقييما واحدا يستطيع القادة العمل به؟

- تطبيق لوحة مؤشرات الوضع المالي من الجلسة 1
- اختبار إسقاط الأساس متوسط المدى من الجلسة 2
- مراجعة جدول احتياجات التمويل الإجمالية من الجلسة 3
- فحص سجل المخاطر المالية من الجلسة 4
- إنجاز تقييم الاستدامة المالية



المنهجية

يقوم البرنامج على ورشة بيانات تعتمد على حالة مشتركة لحكومة يتصاعد دينها ويشيخ سكانها وتخسر عدة مؤسسات مملوكة لها. يعمل المشاركون على جداول موازنة وإسقاطات وبيانات مخاطر جاهزة، ثم يكيفون كل مخرج مع حكوماتهم ويقارنون خياراتهم بأقرانهم من ولايات قضائية أخرى.

- نشاط مقترح: بناء إسقاط للدين بثلاثة سيناريوهات وقراءة ما يتغير بينها.
- نشاط مقترح: اختبار قاعدة مالية مقترحة على دورة موازنة سابقة.
- نشاط مقترح: ترتيب عشرة مخاطر مالية والاتفاق على ما يراقب أولا.

المخرج الختامي

يعد كل مشارك تقييما للاستدامة المالية لحكومة واحدة. ويضم التقييم ملخصا للوضع المالي ومراجعة للقواعد وأساسا متوسط المدى مع سيناريوهات وملخصا لاختبار ضغط الدين وسجلا مرتبا للمخاطر المالية. ويستخدم التقييم في العمل لإحاطة وزير أو لجنة مالية وتشكيل إطار الموازنة القادم ووضع خطة للإبلاغ.

الأسئلة الشائعة

هل يناسب تدريب الاستدامة المالية للحكومات المسؤولين الذين ليست لديهم شهادة في الاقتصاد؟

نعم، فالاستدامة المالية للحكومات تدرس عبر جداول وحالات جاهزة، وتفترض خبرة في الموازنة أو المالية العامة أو الدين أو الرقابة دون نمذجة متقدمة أو اقتصاد قياسي.

على أي أطر يقوم تدريب الاستدامة المالية للحكومات؟

يقوم تدريب الاستدامة المالية للحكومات على IMF Fiscal Transparency Code وعلى إطار Bank Debt Sustainability Framework وIMF-World وعلى منهج صندوق النقد الدولي في تقييم المخاطر المالية وإدارتها.

كيف يستخدم التقييم الناتج عن تدريب الاستدامة المالية للحكومات في العمل؟

يستخدم التقييم لإحاطة وزير أو لجنة مالية، وتحديد أولويات الموازنة متوسطة المدى، وتبرير القواعد، وتقرير المخاطر التي تراقب.



بماذا تختلف الاستدامة المالية للحكومات عن تدريب إدارة المالية العامة العام؟

تنظر الاستدامة المالية للحكومات في القدرة على التحمل بعيدة المدى والدين والمخاطر المالية، بينما يغطي تدريب إدارة المالية العامة العام تنفيذ الموازنة المعتاد والمحاسبة والنقد وعمليات الضبط.